

المخطط
الاستراتيجي
2023-2019



المخطط
الاستراتيجي
2023-2019

مهام هيئة النفذ إلى المعلومة :

ضماناً لتكريس الحق الدستوري في النفذ إلى المعلومة أحدث القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفذ إلى المعلومة، هيئة النفذ إلى المعلومة وأسند لها عدّة مهام تتمثل أساساً فيما يلي:

- البت في الدعاوى المرفوعة لديها في مجال النفذ إلى المعلومة.
- متابعة الالتزام بإتاحة المعلومة بمبادرة من الهيكل المعنى وذلك إما تلقائياً من الهيئة أو على إثر تشكيّات من الغير.
- إبداء الرأي وجوباً في مشاريع القوانين والنصوص التربوية ذات العلاقة بمحاج النفذ إلى المعلومة.
- العمل على نشر ثقافة النفذ إلى المعلومة بالتنسيق مع الهيئات الخاضعة لأحكام هذا القانون والمجتمع المدني من خلال القيام بأنشطة تحسينية وتكوينية لفائدة العموم.
- إعداد الأدلة الالزمة حول الحق في النفذ إلى المعلومة ونشرها.

وتمثل هذه الوثيقة ملخصاً للمخطط الاستراتيجي لهيئة النفذ إلى المعلومة بعنوان الفترة 2019-2023، والذي يتضمن الرؤية الاستراتيجية للهيئة والقيم التي تحكم نشاطها كهيئة عمومية مستقلة ملتزمة وواعية بأهمية الدور الموكول لها في إرساء دولة القانون من خلال تكريس مبادئ الشفافية والمساءلة وتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة. بالإضافة إلى المحاور الاستراتيجية التي ستدرج فيها مختلف أنشطتها وبرامجها في السنوات القادمة من أجل تحقيق تغيير إيجابي في سلوك الأفراد والمؤسسات بما من شأنه أن يمكن جميع المواطنين والمواطنات وكل الأطراف المتدخلة من ممارسة دقههم في النفذ إلى المعلومة.

وقد شارك في إعداد المخطط أعضاء مجلس الهيئة وأعوانها وتمت المصادقة عليه بتاريخ 30 جويلية 2019.

الفهرس

| | |
|-------|----------------------------|
| 5-4 | كلمة رئيس الهيئة |
| 7-6 | الملخص التنفيذي |
| 8 | المقدمة |
| 8 | مهمة الهيئة |
| 8 | الإطار الأخلاقي والقيمي |
| 9 | الرؤية الاستراتيجية للهيئة |
| 13-9 | المحاور الاستراتيجية |
| 17-14 | المتابعة والتقييم |
| 17-14 | خطة العمل 2019-2023 |

كلمة السيد عماد الحزقي

رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة

أقدم إليكم بكل فخر واعتزاز المخطط الاستراتيجي الأول لهيئة النفاذ إلى المعلومة للفترة الممتدة من 2019 إلى 2023.

ويهدف هذا المخطط الخماسي إلى تقديم الرؤية الإستراتيجية لهيئة النفاذ إلى المعلومة والقيم التي تدكم نشاطها كهيئة عمومية مستقلة ملتزمة وواعية بأهمية الدور الموكول لها في إرساء دولة القانون من خلال تكريس مبادئ الشفافية والمساءلة وتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة.



وقد تم إعداد هذا المخطط الإستراتيجي وفق مقاربة شاملة و تشاركية، مكنت الهيئة، بعد تحليل وضعها الداخلي والصعوبات الحالية التي تعرضها، من التفكير بعمق في المحاور الاستراتيجية التي ستدرج فيها مختلف أنشطتها وبرامجها خلال السنوات القادمة من أجل الوصول إلى تحقيق تغيير إيجابي في السلوك لدى عموم المواطنين والمواطنات يسمح لهم بممارسة حقوقهم في النفاذ إلى المعلومة في إطار مناخ شفاف وناجع.

ويقوم المخطط الاستراتيجي لهيئة النفاذ إلى المعلومة أساساً على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

أولاً / نشر ثقافة حق النفاذ إلى المعلومة بالشراكة مع الهياكل الخاضعة لأحكام القانون الأساسي المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة ومع مكونات المجتمع المدني والمنظمات والهيئات الداعمة لنشاط الهيئة.

ثانياً / تعزيز نظام متابعة وتقدير الهياكل الخاضعة لأحكام القانون الأساسي المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة في مدى التزامها بتكريس هذا الحق وتعزيز إنتاج المعرفة في مجال النفاذ إلى المعلومة.

ثالثاً / تحسين الحكومة والإدارة الداخلية للهيئة.

وستسعى الهيئة إلى تحقيق الأهداف والآثار والنتائج المتوقعة لكل محور استراتيجي من المحاور المحددة في إطار خمس (5) خطط عمل سنوية تتعلق بكمال الفترة المشمولة بالمخطط الاستراتيجي. وكل عمل استراتيجي يهدف إلى التغيير نحو الأفضل، تم ضبط جملة من المؤشرات والوسائل التي ستمكننا من تقييم مستوى تحقيق مختلف الأهداف المرسومة وطرق مراجعتها معتمدين في ذلك على مقاربة التصرف القائم على النتائج.

وسوف تتوّلى الهيئة النفاذ إلى المعلومة وضع منظومة متابعة وتقدير لمراجعة الإجراءات المتخذة في إطار تنفيذ خطتها الاستراتيجية وتقدير التقدم المحرز في هذا المجال وتحديد الصعوبات التي قد تعيق تحقيقها. وستنتهي في ذلك القيام بتقييم أولي خلال سنة 2021 لتصحيح التوجهات، إذا اقتضى الأمر ذلك، وتحسين النتائج قبل القيام بتقييم نهائي خلال سنة 2023 لتقدير تأثير الإجراءات المتخذة من طرف الهيئة وفعاليتها في تكريس ناجع لحق النفاذ إلى المعلومة.

وأغتنم هذه الفرصة للتعبير عن عميق امتناني إلى مختلف أعضاء هيئة النفاذ إلى المعلومة لمشاركتهم الجدية في مسار إعداد هذا المخطط الاستراتيجي الذي اعتمدته الهيئة من خلال تعزيز النقاش والمشاورات حول مستقبل الهيئة وأهدافها. وهو ما يدل على ديناميكية الهيئة وعلى التزام ومهنية جميع المشاركين في هذا العمل.

وأخيرًا، أؤمنى لأعضاء الهيئة ومختلف شركائنا في مجال النفاذ إلى المعلومة النجاح في تفعيل هذا المخطط الاستراتيجي.

عماد الحزقي

رئيس الهيئة

الملخص التنفيذي

يتضمن المخطط الاستراتيجي للهيئة للفترة 2019-2023، النقاط التالية:

- الرؤية الاستراتيجية للهيئة على المدى البعيد.
- الإطار الأخلاقي والقيمي لعمل الهيئة.
- تشخيص وتحديد المحاور الاستراتيجية لعمل الهيئة خلال الخمس سنوات المقبلة.
- الأفق وخطط العمل على المدى القريب.

وقد تم إعداد هذه المخطط الاستراتيجي بالاعتماد على مقاربة إدماجية وشراكة تميزت بتشريك كل أعضاء مجلس الهيئة وجميع إطاراتها في مرحلة التشخيص وفي تقديم التصورات الأولية وفي ضبط الخيارات النهاية التي أفضت إلى تحديد المحاور الاستراتيجية الثلاث التالية:

1. نشر ثقافة الحق في النفاذ إلى المعلومة.
2. متابعة الهيئات الخاضعة للقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وإنتاج المعرفة.
3. الحكومة والنجاعة.

المحور الأول /

نشر ثقافة الحق في النفاذ إلى المعلومة:

يهدف إلى تحقيق ثلاثة نتائج أساسية وهي:

1. نشر ثقافة الحق في النفاذ إلى المعلومة من خلال تطوير استراتيجية اتصال تهدف إلى تحسين معارف ومعلومات المواطنات والمواطنين في مجال النفاذ إلى المعلومة.
2. تعزيز الدعوة إلى تفعيل جميع مقتضيات القانون وإستكمال الإطار القانوني المنظم للحق في النفاذ إلى المعلومة.
3. تعزيز التعاون والشراكة في نطاق استراتيجية متماسكة ومتناسبة تمكن الهيئة من خلق شبكات ومجموعات عمل للتشاور ولتنسيق مختلف الجهود من أجل إيجاد المزيد من الشركاء و الداعمين لحق النفاذ إلى المعلومة.

المحور الثاني /

متابعة الهياكل الخاضعة للقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 وإنتاج المعرفة في مجال الحق في النفاذ إلى المعلومة:

يهدف إلى:

1. تعزيز منظومة المتابعة من خلال العمل على تأمين مراقبة أقصى عدد ممكن من الهياكل الخاضعة إلى القانون على أن تتم مراقبة نسبة كبيرة منهم مراقبة نوعية.
2. إنتاج ونشر المعرفة عبر الدراسات والبحوث الدورية.
3. تطوير نظام التوثيق والأرشيف الإلكتروني لتلقي المعطيات وحفظها ونقلها واستعادتها بأكثر دقة وأكثر سهولة.

المحور الثالث /

الحكومة والنجاعة

يتضمن هدفاً مركزاً يرمي إلى اعتماد نمط تصرف ناجع وفعال على مستوى عمل مختلف هياكل الهيئة ومصالحها، من خلال:

1. إقرار تدابير قانونية وإدارية قصد تكثيف أساليب عمل المجلس مع متطلبات إنجاز المهام المنوطة بالهيئة، وتعديل نمط التصرف والحكومة بما يضمن تعزيز قدرة الموظفين على القيام بمهامهم بكل كفاءة واقتدار.
2. إقرار تدابير تحفيزية واتّخاذ إجراءات من أجل تعزيز قدرات الموارد البشرية من خلال دورات تكوينية ملائمة.
3. تطوير نظام معلومات مناسب يكفل إيجاد حلول سريعة و المناسبة ودقيقة لمشاكل الأّصال الداخلي وإدارة الموارد.
4. تطوير نظام داخلي للمتابعة والتقييم يمكن من قياس درجات التقدم المدرزة وتقدير أداء هيئة النفاذ إلى المعلومة وإنجازاتها.

وقد قدّرت الاعتمادات المالية الالزمة لتنفيذ هذا المخطط وتحقيق أهدافه على مدى السنوات الخمس ب 6 ملايين دينار تونسي ستتكفل الهيئة بتوفير 50 بالمائة منها من الميزانية الخاصة بها، على أن يتم توفير المبلغ المتبقى من قبل الشركاء الملزمين بدعم إنجاز هذه الأهداف وتوفير بقية الاعتمادات المالية الضرورية.

مقدمة

كرّس دستور الجمهورية التونسية الصادر سنة 2014 في فصله 32 الحق في النّفاذ إلى المعلومة باعتباره أحد الحقوق الأساسية للمواطن ومن أهمّ الشروط الكفيلة بتكييف الشفافية والمساءلة في كل المجالات المتصلة بإدارة الشأن العام ووسيلة أساسية لدعم مشاركة المواطنين في الحياة العامة.

وقد حدد القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحق في النّفاذ إلى المعلومة أهمّ مقومات هذا الحق ونظم إجراءات وطرق ممارسته وضبط حدوده ووضع مجموعة من الضمانات القانونية والمؤسّساتية الهامة الضامنة له. وفي هذا الإطار نُصّ على إحداث هيئة النّفاذ إلى المعلومة وضبط تركيبيها ومهامها وصلاحياتها وطرق عملها.

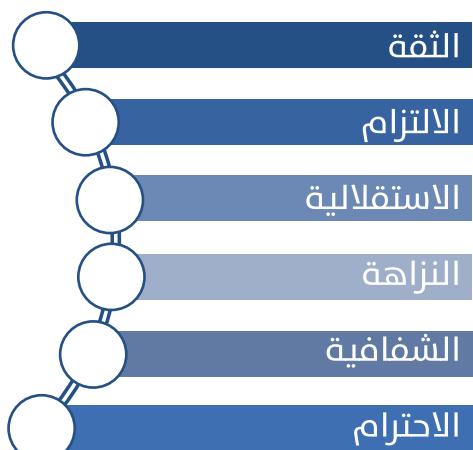
وبعد ما ينافذ السنة من تركيزها، شرعت الهيئة في إعداد خطة الاستراتيجية للسنوات الخمس القادمة (2019-2023) انطلاقاً من تحليل وتقدير شامل لمختلف الجوانب القانونية والواقعية المتصلة بمجال تدخلها وبمهامها. وقد خلصت في ذلك إلى إقرار هذا المخطط الذي يتضمّن بالأساس تحديد المهمة الموكولة للهيئة ورؤيتها الاستراتيجية للدور الذي يجب أن تقوم به والقيم التي تعمل على تكريسها وعلى الالتزام بها، كما يضبط هذا المخطط المحاور الاستراتيجية الرئيسية لخطة العمل الخمسية للفترة 2019-2023.

المهمة

في إطار الحرص على تطبيق أحكام الفصل 32 من الدستور ولضمان تكريّس حقيقي للحق في النّفاذ إلى المعلومة، أُسند القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحق في النّفاذ إلى المعلومة، عدّة مهام إلى الهيئة تمثل أساساً في ما يلي:

- البت في الدعاوى المرفوعة لدّيها في مجال النّفاذ إلى المعلومة.
- متابعة الالتزام بإتاحة المعلومة بمبادرة من الهيكل المعنوي وذلك إما تلقائياً من الهيئة أو على إثر تشكّيات من الغير.
- إبداء الرأي وجوباً في مشاريع القوانين والنصوص التّرتيبية ذات العلاقة بمجال النّفاذ إلى المعلومة.
- العمل على نشر ثقافة النّفاذ إلى المعلومة بالتنسيق مع الهياكل الخاضعة لأحكام هذا القانون والمجتمع المدني من خلال القيام بأشطة تدّيسية وتكوينية لفائدة العموم.
- إعداد الأدلة الازمة حول الحق في النّفاذ إلى المعلومة ونشرها.

الإطار القيمي والأخلاقي



انطلاقاً من دراسة شاملة لمختلف الجوانب المتصلة بمهام الهيئة ولمختلف الإشكاليات القانونية والواقعية التي يمكن أن تشار بمناسبة قيامها بهذه المهام وإيماناً منهم بأهمية ترك صورة وانطباع إيجابيين عن الهيئة لدىسائر المتعاملين معها لضمان نجاحها في القيام بمهامها، أقرّ أعضاء مجلس الهيئة مجموعة من القيم والمبادئ التي تلتزم الهيئة بمختلف مكوناتها بالدفاع عنها وباحترامها وبتكريسها. وتمثل هذه القيم فيما يلي:

الرؤية الاستراتيجية

الرؤية الاستراتيجية للهيئة هي عبارة عن تمثّل أعضاء مجلس الهيئة وأعوانها لدور الهيئة ولمساتها المأمولة. وتعتبر هذه الرؤية أداة قيادة ووسيلة معايدة على اتخاذ القرار في نفس الوقت، كما أنها تتيح لكل فرد صلب الهيئة اكتساب الوعي الكافي والشعور الحقيقي بأهمية الدور المنوط بعهده من أجل بلوغ الهدف الجماعي والنجاح في تحقيق مختلف الأهداف المرسومة والمأمولة.

وانطلاقاً من هذه المقاربة أجمع أعضاء مجلس الهيئة وأعوانها أهمية الدور الموكول للهيئة، في سياق الانتقال الديمقراطي، في إرساء دولة القانون القائمة على الشفافية والمساءلة والتي تضمن لكل المواطنين والمواطنين الحق في المشاركة في الدوكرمة الرشيدة للموارد الوطنية من خلال النفاذ المستدام إلى المعلومات الموثوقة ذات الجودة». كما أكدوا على أن النجاح في القيام بهذا الدور على أكمل وجه «يتطلب خلق مناخ عمل ملائم صلب هيئة النفاذ إلى المعلومة، يسمح بتبسيط كل مواردها البشرية والمادية وتأهيلها وإدارتها بصورة فعالة وناجعة، من أجل نشر ثقافة الحق في النفاذ إلى المعلومة لدى سائر المواطنين والمواطنات وعلى كامل الترب الوطني».

المحاور الاستراتيجية

تم ضبط وصياغة محاور المخطط الاستراتيجي بالاعتماد على المقاربات التالية:

- مقاربة إدماجية وتساركية.
- مقاربة قائمة على التصرف حسب النتائج (GAR).
- مقاربة تعتمد على نظرية التغيير.

وتهدف المحاور الاستراتيجية الثلاث التي تم ضبطها صلب هذا المخطط إلى إحداث تغيير إيجابي في كنف محيط يتميّز بالشفافية والنجاعة.

ويتمثل الأثر المرتقب من تنفيذ هذا المخطط في تنمية إدراك المواطنين والمواطنات من كل الفئات والشراائح بدقّتهم في النفاذ إلى المعلومة ودّتهم على ممارسته.

نشر ثقافة الحق في النفاذ إلى المعلومة بالشراكة مع كل الأطراف المتداخلة:

معرفة أفضل بالحق في النفاذ إلى المعلومة

يعتبر نشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة أحد المهام الرئيسية لهيئة النفاذ إلى المعلومة وفقاً لأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016، ذلك لأنّ ممارسة هذا الحق والانتفاع به والدفاع عنه يقتضي بالضرورة أن يكون المواطنون والمواطنات من كل الفئات، على دراية تامة بهذا الحق وبمقوماته وبأبعاده وحدوده وأن تكون الهياكل الخاضعة لهذا القانون بدورها متفهّمة لمقتنياته ولفلسفته هذا الحق ولأهميةه بما يشجّعها على التفاعل الايجابي مع طالبي النفاذ إلى المعلومة.

ولهذا الغرض شرعت هيئة النفاذ إلى المعلومة، في غضون سنة 2019، في العمل على تطوير إستراتيجية إعلام واتصال وتواصل خاصة بها تهدف إلى تحسين معارف المجموعات المستهدفة التي يتم تحديدها في الأثناء (المسؤولين الأول بالهيأكل العمومية/ المكلفين بال النفاذ إلى المعلومة/ التلاميذ والطلبة/ مختلف القطاعات المهنية...) في مجال الحق في النفاذ إلى المعلومة. على أن يتم ضبط هذه الاستراتيجية الإعلامية والاتصالية انطلاقاً من تقييم مستوى معارف المجموعات المستهدفة مروّجاً بتحديد الأهداف القابلة للإنجاز والقياس، وصولاً إلى إقرار خطط عملية تمكن من تحقيق هذه الأهداف.

وقد تم الشروع في تنفيذ هذه الإستراتيجية بداية من سنة 2019 عبر تنظيم حملات إعلامية موجّهة إلى الجمهور العريض و من خلال شبكات التواصل الاجتماعي ومحاملي الاتصالية ورقمية أخرى بالإضافة إلى حملات وأنشطة خاصة موجّهة لمختلف الفئات.

التزام متواصل

سيتم في إطار خطة الاتصال الإستراتيجي لهيئة النفاذ إلى المعلومة تطوير السبل والاليات الاستراتيجية الكفيلة لدعم مناصرتها بانتقاء أفضل المقاربات الممكن إعتمادها، إستناداً إلى معلومات دقيقة وعلمية ومقنعة من أجل إقناع أصحاب القرار وخاصة على مستوى السلطات التشريعية و التنفيذية وكل الأطراف المتداخلة والمؤثرة بالانخراط في مسار تفعيل القانون وتكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة الذي لا زال دون المأمول ودون المستويات المطلوبة. وستعتمد الهيئة على هذه الاستراتيجية الاتصالية لتوفير الدعم اللازم لمساعيها المتعلقة باستكمال ومراجعة الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة لتجاوز ما ينطوي عليه من نقائص وهناك.

شراكة متنوعة وناجعة

ستعتمد الهيئة في إطار تنفيذ إستراتيجيتها على نسج تحالفات وشراكات مع مختلف مكونات المجتمع المدني بما يمكنها من إيجاد حلفاء وشركاء في مختلف الميادين والقطاعات وفي كل المناطق بالجمهورية التونسية وحتى خارجها. وسيتم أيضا العمل على إرساء شراكات ذات بعد فني مع مختلف الوزارات والهيأكل الخاضعة للقانون بهدف تحديد طريقة التنفيذ المثلثي والناجعة للقانون على مستوى هذه الهياكل. وفي نفس الصدد ستسعى هيئة النفاذ إلى المعلومة بالتعاون مع بقية الهيئات العمومية المستقلة إلى خلق شبكات تشاور وتبادل تجارب مع المؤسسات المماثلة والأجهزة الدولية لبناء علاقات تعاون فني ومالية معها.

المحور الثاني /

متابعة الهياكل الخاضعة للقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وإنتاج المعرف

متابعة ذات جودة للهيكل الخاضعة لأحكام القانون

يتطلب إرساء متابعة ذات جودة للهيكل الخاضعة إلى القانون ولمدى التزامها بالواجبات المحمولة عليها خاصة فيما يتعلق بالنشر التلقائي للمعلومات توفير موارد بشرية ومادية مهمة وذلك بالنظر لتنوع وتعدد الهياكل الخاضعة للقانون فضلاً عن صعوبة مراقبة موقع الواب الخاصة بها لاختلاف طرق تصميمها ولخصوصية المعلومات المضمنة بها. وبناء على كل هذه المعطيات نص المخطط الاستراتيجي على ضرورة تطوير منظومة إعلامية جديدة لمراقبة موقع الواب وتعزيز القدرات البشرية والمادية للوحدة المكلفة بالمتابعة كي تتمكن من القيام بمهامها بسرعة وودقة.

نطء ناجع لإنتاج المعرف والتصرف فيها وتبادلها

تعتبر المعرفة اليوم رأس مال قابل للتقييم والثمين وقد تؤدي خسارتها أو سوء استغلالها إلى احتمال فشل المؤسسة في القيام بمهامها مما يستوجب بالتالي ضمان صيانة المعرفة وتواصل انتاجها وتلافي خسارتها وتيسير إعادة استخدامها وتقاسمها بالخصوص.

وتمثل إدارة المعرفة مقاربة استراتيجية متعددة الاختصاصات ترمي إلى ضمان الاستغلال الأقصى والأمثل للمعرف في شكلها المادي واللامادي.

وستتمكن هذه المقاربة هيئة النفاذ إلى المعلومة من خلال تحويل المعطيات المتولدة عن المنظومة المعلوماتية إلى معارف قابلة للاستخدام من إنتاج معارف ومهارات مهمة ستكون لها عدّة آثار وانعكاسات إيجابية سواء على مستوى تحسين أداء الهيئة والكافاءات العاملة بها وكذلك على مستوى تحسين تبادل المعرف في مجال الحق في النفاذ إلى المعلومة مع العموم وبصورة خاصة مع مراكز المعرفة والبحث ومع الجهات المتخصصة على المستويين الوطني والدولي.

وفي إطار السعي إلى تحقيق هذه الغاية نص المخطط الاستراتيجي على الاستغلال الأقصى والأمثل للمعطاليات والمعلومات التي يتم انتاجها في نطاق قيام هيئة النفاذ إلى المعلومة بمختلف أنشطتها عبر إعداد دراسات وإنجاز بحوث في المجال وتقاسم نتائجها مع كل الأطراف المتدخلة.

منظومة أرشيف وتوثيق ناجعة

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مختلف المؤسسات تشهد تطويراً تصاعدياً في حجم الوثائق والمعلومات التي تنتجهما وهو ما يطرح ضرورة التفكير في إيجاد أفضل السبل للتصرف في الأرشيف الخاص بها بما يمكن من استعادة المعلومات والوثائق المكونة لهذا الأرشيف وإعادة استعمالها. وقد أصبح التصرف في الأرشيف يطرح عدّة إشكاليات في السنوات الأخيرة نظراً لكم الهائل من المعلومات المكونة له ولصعوبة تنظيمه ورقمنته وما يتطلبه ذلك من إمكانيات مادية وبشرية ومن وقت وجهد.

وبالنظر إلى كل التحديات والرهانات المتصلة بضرورة تنظيم أرشيف هيئة النفاذ إلى المعلومة في أفضل الأجال وباعتماد أفضل وأحدث الطرق العلمية في مجال التصرف في الأرشيف، فقد أقر المخطط الاستراتيجي للهيئة خطة عمل خاصة بتركيز منظومة تصرف إلكترونية في الوثائق (GED).

وتنص هذه الخطة على ضرورة تطوير منظومة تصرف في الوثائق ملائمة مع احتياجات هيئة النفاذ إلى المعلومة وذلك بالتوافق مع المسارات المتصلة بتطوير المنظومة المعلوماتية للهيئة وبرنامج التصرف في المعرفة التي تتجه.

المحور 3 / حكومة ونجاعة

إطار قانوني وتنظيمي ملائم

إن خضوع هيئة النفاذ إلى المعلومة إلى قواعد المحاسبة العمومية وعدم صدور كل من الهيكل التنظيمي والنظام الأساسي الخاص بأعوانها وغياب حواجز مادية تشجع الأعوان العموميين على العمل بالهيئة بصيغة الإللاق أو حتى على البقاء بها بعد التحاقهم جعل الهيئة تواجه عدّة صعوبات على مستوى التزود بحاجياتها والقيام بمهامها.

وفي إطار السعي إلى تجاوز كل الصعوبات، تم التنصيص على ضرورة إقناع كل الأطراف المعنية بضرورة مراجعة النظام القانوني لهيئة النفاذ إلى المعلومة وإخضاعها لنفس قواعد التصرف المنطبقة على بقية الهيئات العمومية المستقلة واستكمال النصوص التربوية الخاصة بالهيئة.

وفي نفس الاتجاه أكد المخطط الاستراتيجي على ضرورة التسريع في إصدار الهيكل التنظيمي للهيئة الذي انجر عن التأثير الحال في المصادقة عليه وفي إصداره حصول تأثير على مستوى إعداد ثلاث وثائق هامة تتمثل في:

1. النظام الداخلي التفصيلي الموجّه لتدقيق الالتزامات الواجب احترامها طلب الهيئة على غرار الإجراءات التطبيقية لقواعد السلامة والصحة والانضباط.
2. دليل الإجراءات الموجّه لتنظيم العمليات الجارية وإثراء الذاكرة المؤسّساتية.
3. بطاقة الوظائف وتقدير التقييم، الموجّهة لتوضيح المهام والمسؤوليات وتحفيز المنجزات الفردية.

إطار ورؤية استراتيجي واضحان

تقضي الحكومة الفاعلة والناجعة للمؤسسات الاعتماد على مقاربة تشاركية في التخطيط الاستراتيجي تطلق بالأساس من تحليل عميق للسياق الداخلي والخارجي للمؤسسة ومن معالجة عناصر القوة والضعف فيهما (SWOT) وتحدد بناء على ما يخلص إليه ذلك التحليل المهمة والرؤية والقيم والمدابر الإستراتيجية.

وقد أفضى المسار التشاركي المعتمد منذ بداية سنة 2019 بمساعدة ودعم من مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن (DCAF) إلى إعداد هذا المخطط الاستراتيجي لهيئة النفاذ إلى المعلومة الذي سيكون محل متابعة وتقدير متواصل من خلال خطط عمل سنوية لضمان تنفيذه على أفضل وجه.

موارد بشرية عالية الكفاءة

اعتباراً للنقص الحاصل على مستوى الموارد البشرية للهيئة والناتج بالأساس عن الإشكاليات القانونية المتمثلة بعدم القدرة على انتداب الأعوان اللازمين لنجاح الهيئة في القيام بمهامها، نص المخطط الاستراتيجي للهيئة على ضرورة تعويض هذا النقص العددي في الأعوان من خلال تعزيز قدرات أعضاء المجلس والأعوان الموجودين بالهيئة حالياً، وذلك انطلاقاً من خلال القيام بتقييم أولي وجرد مسبق للكفاءات الموجودة حالياً يليه بالضرورة إعداد تصور نظري للكفاءات الضرورية التي يجب توفيرها.

ويتضمن برنامج تعزيز القدرات ثلاثة محاور أساسية تتمثل في:

1. التكوين في مجالات ذات علاقة بالحق في النفاذ إلى المعلومة (مكافحة الفساد، السلامة الرقمية، الأمن الشامل، الدفاع الوطني، الملكية الفكرية...)، وكذلك من خلال عمليات تكوين في مجالات ومبادرات عامة (الاتصال، التخطيط، معالجة الإجهاد...).
2. الزيارات الموجهة من أجل تبادل التجارب و التعرف على هيئات مماثلة.
3. النفاذ لتوثيق متخصص يتيح للأعضاء توسيع مجالات معارفهم.

اتصال داخلي سلس

ينص المخطط الاستراتيجي على ضرورة تعزيز الاتصال الداخلي والحرص على ضمان انسياط المعلومة وانتقالها داخل الهيئة بكل سلاسة وذلك من خلال اعتماد طريقة عمل تقوم على عقد لقاءات دورية طلب الهيئة و بين أعضاء المجلس والأعوان بالإضافة إلى الاستخدام الأقصى والأمثل للتكنولوجيات الجديدة للاتصال (البريد الإلكتروني، شبكة التواصل الداخلية).

منظومة معلوماتية ناجعة

تعتمد الهيئة بالنظر إلى الكم الهائل من المعطيات والمعلومات المجمعة في إطار قيامها بمهامها القضائية وبمتابعة مدى التزام الهيكل الخاضعة للقانون للواجبات المحمولة عليها، تطوير منظومة معلوماتية داخلية موجهة لتسهيل تجميع وتحليل واستغلال وتبادل هذه المعطيات. ولهذا الغرض، تم إحداث لجنة قيادة خصوصية ستتولى الإشراف على كل المراحل المتمثلة بإعداد النظام المعلوماتي للهيئة على أن تتوخّى مقاربة تشاركية في القيام بمهامها. وسيتم في هذا الإطار الحرص على تظافر كل الجهود وعلى الاستفادة من كفاءة الموارد البشرية العاملة بالهيئة ومن بالإضافة النوعية التي ستقدمها الكفاءات الفنية من خارجها للحصول على أفضل نظام معلوماتي ممكن.

موارد فنية ولوجستية متاحة

الهيئة ستتولى من خلال الميزانية المرصودة لها من قبل الدولة تمويل الموارد الفنية ولوجستية والمباني والتجهيزات ووسائل النقل.

المتابعة والتقييم

في إطار الدرس على النجاح في تنفيذ هذا المخطط الاستراتيجي وتحقيق الأهداف المنتظرة منه سيتم إرساء منظومة متابعة وتقييم لقياس مدى التقدّم في تنفيذه وفي تجسيم مختلف مكوناته، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تسمح بقياس أثر النتائج ومدى نجاعة المنجزات وبمتابعة نسق إنجاز الأنشطة والبرامج السنوية.

كما تشمل منظومة المتابعة والتقييم إحداث آليات تقييم خاصة تتمثلّ بالأساس في عقد اجتماع سنوي يختص لاستعراض العراقيل والصعوبات التي تمت مواجهتها والفرص المتاحة وإدخال بعض التغييرات على الأنشطة والبرامج المقرّرة، إن اقتضى الأمر ذلك، لضمان ملاءمتها لأهداف المخطط. ويشارك في هذا الاجتماع كافة أعضاء مجلس الهيئة وأعوانها وكذلك الشركاء الوطنيون والدوليون الذين يدعمون إنجاز المخطط الاستراتيجي.

كما سيتم القيام بعملية تقييم شامل للمخطط الاستراتيجي عند بلوغ منتصف مذتها أي سنة 2021 ثم بعملية تقييم نهاية سنة 2023.

| المحور الاستراتيجي الأول: نشر الثقافة والشراكة | | | | | | |
|--|------|------|------|------|--|--|
| مقدمة | | | | | | الأثر 1 |
| مقدمة | | | | | | الأثر 2 |
| مقدمة | | | | | | الأثر 3 |
| 2023 | 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | المؤشرات: تفاصيل التنفيذ | التأثير |
| | | | | | الشراكة: المنشآت: تفاصيل التنفيذ | 1.1.1 مواطنون والمسؤولون عن الهيئات الخاضعة إلى القانون يدركون ويستخدمون حقوقهم في النفاذ إلى المعلومة |
| | | | | | المنظمة الدولية للتقرير DRI عن الديمقراطية مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن DCAF | 1.1.1 إعداد استراتيجية إعلامية واتصالية دولية حول النفاذ إلى المعلومة. |
| | | | | | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD 19 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OCDE | 2.1.1 وضع استراتيجية حيز التنفيذ |
| | | | | | المنظمة الدولية للتقرير DRI عن الديمقراطية | 3.1.1 متابعة وتقدير الاستراتيجية |
| مقدمة | | | | | | الأثر 1 |
| مقدمة | | | | | | الحق في النفاذ إلى المعلومة من بين الحقوق الدستورية ذات الأولوية |
| | | | | | المنشآت: تفاصيل التنفيذ | 1.2.1 إعداد استراتيجية تعبئة اجتماعية لفائدة حق النفاذ إلى المعلومة |
| | | | | | المنشآت: تفاصيل التنفيذ | 2.2.1 تنفيذ الاستراتيجية |
| | | | | | المنشآت: تفاصيل التنفيذ | 3.2.1 متابعة وتقدير الاستراتيجية |
| مقدمة | | | | | | الأثر 2 |
| مقدمة | | | | | | هيئة النفاذ إلى المعلومة تعزز تعاونها مع الشركاء الوطنيين والدوليين |
| | | | | | المنشآت: تفاصيل التنفيذ | 1.2.3 إعداد استراتيجية شراكة وتنفيذها |
| | | | | | المنشآت: تفاصيل التنفيذ | 2.2.3 متابعة وتقدير الاستراتيجية |
| مقدمة | | | | | | الأثر 3 |
| مقدمة | | | | | | جملة الاعتمادات: 1.000.000 د |

المحور الثاني: متابعة الهيأكل وإنتاج المعرفة

| المحور الثاني: متابعة الهيأكل وإنتاج المعرفة | | | | | | المؤشرات نسبة الهيأكل الإدارية التي خضعت لمتابعة ذات جودة | الأثر 2: متابعة 70 بالمائة على الأقل من الهيأكل الإدارية الخاضعة، 50 بالمائة من هذه الهيأكل ستختضن لمتابعة ذات جودة |
|--|------|------|------|------|---|---|--|
| 2023 | 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | الشراكاء | | |
| | | | | | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي CDE مجلس أوروبا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO | | المنتجات: 1•1•2: تطوير منظومة متابعة ذات جودة تابعة لجهاز التنفيذ إلى المعلومة |
| | | | | | مصدر التثبت: موقع الواب | المؤشرات عدد الدراسات والبحوث المنشورة | الأثر 2: تعزيز إنتاج ونشر المعرفة حول الحق في التنفيذ إلى المعلومة |
| | | | | | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي CDE مجلس أوروبا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية DRI | | الأثر 2: إرساء آليات للتصريف في المعرف المنتجة من قبل جهاز التنفيذ إلى المعلومة ونشرها. |
| | | | | | مصدر التثبت: التقارير السنوية | المؤشرات رصيد وثائق ذو قابلية للتنفيذ منظومة أرشيف عملياتية | الأثر 3: تطوير التوثيق ومنظومة الأرشيف |
| | | | | | | | 1•3•2 دعم التوثيق |
| | | | | | | | 2•3•2 تطوير منظومة الأرشيف |
| جملة الاعتمادات: 1.000.000 د | | | | | | | |

المدحور الاستراتيجي الثالث: الدوكلمة والنجاعة

المواطنون من كل الفئات والشراائح يمارسون حقهم في النفاذ إلى المعلومة

| مقدمة | | | | | | المؤشرات | الأثر |
|--------------------------------------|------|------|------|------|---|--|--|
| 2023 | 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | الشركاء | المنتجات | الأثر |
| | | | | | مركز جنيف لدوكلمة DCAF قطاع الأمن | - وضع المخطط الاستراتيجي ديز التنفيذ وتقبيمه - نشر التعديلات المدخلة على الإطار التنظيمي (القانون الأساسي، الهيكل التنظيمي) في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية - تطوير المنظومة المعلوماتية وتشغيلها | 1•3 إدراة هيئة النفاذ إلى المعلومة بصورة ناجحة وفعالة |
| | | | | | منظمة المادة 19 مركز الكواكب | | 2•1•3 مراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي والمصادقة عليه |
| | | | | | | | 3•1•3 تعزيز التصرف الإداري |
| | | | | | منظمة المادة 19 منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي OCDE مركز جنيف لدوكلمة DCAF قطاع الأمن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO | | 4•1•3 تعزيز القدرات البشرية |
| | | | | | مركز الكواكب المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية DRI | | 5•1•3 تحسين وتطوير الاتصال الداخلي |
| | | | | | CdE مجلس أوروبا | | 6•1•3 تعزيز التصرف في المعلومة |
| | | | | | هيئة النفاذ إلى المعلومة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD | | 7•1•3 دعم الموارد الفنية واللوجستية |
| المجموع العام لاعتمادات: 6.000.000 د | | | | | | جملة الاعتمادات: 4.000.000 د | |

| المجاور / الآثار | الميزانية (بالدينار التونسي) |
|--|------------------------------|
| المحاور 1: نشر ثقافة الحق في النفاذ إلى المعلومة والشراكة | 1.000.000 |
| المواطنون والمسؤولون عن الهياكل الخاضعة إلى القانون يدركون ويستخدمون حقهم في النفاذ إلى المعلومة | 800.000 |
| الأثر 1: وضع حق النفاذ إلى المعلومة في أعلى سلم أولويات الأجندة السياسية | 120.000 |
| الأثر 2: هيئة النفاذ إلى المعلومة تعزز تعاونها مع الشركاء الوطنيين والدوليين | 80.000 |
| المحاور 2: متابعة الهياكل وإنتاج المعرفة | 1.000.000 |
| الأثر 1: متابعة 70 بالمائة على الأقل من الهياكل الإدارية الخاضعة | 300.000 |
| الأثر 2: تعزيز إنتاج ونشر المعرفة والمعلومات حول حق النفاذ إلى المعلومة في تونس | 500.000 |
| الأثر 3: تطوير التوثيق ومنظومة الأرشفة | 200.000 |
| المحاور 3: الدوكرمة والنجاعة | |
| الأثر 1: دوكرمة هيئة النفاذ إلى المعلومة بصورة ناجعة وفعالة | 4.000.000 |
| المجموع العام لاعتمادات المخطط الاستراتيجي 2019 - 2023 | 6.000.000 |